المحددات الاجتماعية للتمكين السياسي للمرأة المصرية
رؤية تحليلية للآليات والتحديات(*)

تحت إشراف
أحمد مجدي حجازي

إنجي محمد رشدي عقل
كليه الاداب – جامعه القاهرة

الملخص

نالت قضية الوعي السياسي للمرأة اهتمامًا دوليًّا ومحليًّا فى العِقد الأخير، وحققت تقدمًا على صعيد تقلُّد المرأة المناصب الحكومية العليا ومناصب اتخاذ القرار السياسى، فى ظل التاريخ النضالى الطويل للمرأة لأكثر من ١٠٠ عام لتكون عنصرًا فاعلًا فى الحياة السياسية؛ لذلك ركزت الدراسة على طرح الأطر النظرية لمفهوم الوعى السياسى للمرأة بوجه خاص، وطرح أهمية وجودها ومشاركتها فى الحياة السياسية، وضرورة دمج المرأة فى الحياة السياسية ودفعها نحو تقلُّد المناصب الحكومية العليا، ومكافحة أى تمييز أو تهميش قد يُمارَس ضد المرأة، وذلك من خلال دراسة البيانات الصادرة حول تولِّى المرأة المناصب الحكومية كمؤشر على تمكين المرأة سياسيًّا فى مصر؛ حيث يُعتبر التحسن فى تلك المؤشرات فى السنوات الخمسة الأخيرة نتيجة إيمان القيادة السياسية بضرورة دمجها سياسيًّا، ودفعها نحو الترقى للمناصب الحكومية العليا بالشكل الذى يتماشى مع التحول الديموقراطى الذى تشهده مصر مؤخرًا، وكرَدٍّ لجميل المرأة المصرية وما أظهرته من مواقف بطولية وتضحيات قدمتها على مدار تاريخها الوطنى.

الكلمات المفتاحية : المحددات الاجتماعية– التمكين السياسى – المرأة

(*) المحددات الاجتماعية للتمكين السياسى للمرأة المصرية: رؤية تحليلية للاليات والتحديات، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٢٣، ص ص٤٣-٧٤.

Abstract
The issue of political awareness of women has received international and local attention in the last decade, and made progress in terms of women assuming higher government positions and political decision -making positions, in light of the long militant history of women for more than 100 years to be an active element in political life, Therefore, the study focused on offering the theoretical frameworks of the concept of political awareness of women in particular, and offered the importance of their existence and participation in political life, and the need to integrate women into political life and push them towards the assumption of higher government positions, and combat any discrimination or marginalization that may be practiced against women, by studying data Issued by women assuming government positions as an indication of empowering women politically in Egypt; where the improvement in those indicators in the last five years is the result of the political leadership's belief in the necessity of integrating it politically, and pushing them towards the promotion of higher government positions in a manner that is in line with the democratic transformation that Egypt is witnessing recently, and in response to the beautiful Egyptian women and the heroic positions and sacrifices it has made throughout its national history.
Keywords: Political awareness, Empowering , Women

المقدمة

أكدت الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية على مبدأ المساواة بين الجنسين، وعملت فى بنودها على محاولة تقليص الفجوة النوعية بين الجنسين، والقضاء على التمييز بجميع أشكاله، فى ضوء تقلُّد النساء المناصب الحكومية، ووصولهن لمواقع صنع واتخاذ القرار، بدءًا من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى المواد ٢، ٧، ٢١،والمادة ٢٥ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية، ثم النقلة النوعية التى أحدثتها اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، كما حَضَّ مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ على توجيه الدول والحكومات والمنظمات نحو اتخاذ إجراءات ذات طبيعة أكثر ديناميكية؛ من أجل تنفيذ أكثر فعالية لمواد وبنود تلك الاتفاقيات والعهود فيما يخص تشكيل وعى النساء ودعم

مشاركتهن سياسيًّا، فى ظل استمرار التهميش على المستوى العالمى للمرأة.

وقد وجهت الدولة المصرية جهودها نحو دعم وعى المرأة سياسيًّا فى ظل الاهتمام العالمى المتزايد إزاء قضية دمج النساء سياسيًّا ودفعهن نحو مراكز صنع واتخاذ القرارات السياسية، فى إطار إيمان الدولة المصرية بإيجابية العلاقة بين مستويات المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة، ومستويات التنمية المستدامة ومحورية ملف تمكين المرأة نحو المناصب السياسية العليا؛ كجزء مهم فى عملية الإصلاح السياسى والاجتماعى والثقافى والاقتصادى الشامل،وقد أنشأت الدولة المصرية، بموجب قرار جمهورى، المجلس القومى للمرأة عام ٢٠٠٠، كآلية وطنية تتبع رئيس الجمهورية، ويختص باقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية فى مجال تنمية شئون المرأة، وخاصة دمج النساء سياسيًّا، والقضاء على أى تمييز سلبى فيما يخص ترقِّى المرأة نحو تقلُّد المناصب الحكومية العليا ضمن خطط التنمية الشاملة.

- يُعد تشكيل الوعى السياسى للمرأة وتقلُّدها للمناصب الحكومية من المؤشرات المهمة التى تعكس دور الدولة فى تمكين المرأة سياسيًّا، وقد اتخذت الحكومات الإجراءات والقرارات التى تدعم سياسة تشكيل الوعى السياسى للمرأة وتقلُّدها المناصب الحكومية؛ لذلك يدور التساؤل الرئيس للدراسة كالتالى:

ما المحددات الاجتماعية للتمكين السياسى للمرأة المصرية ؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسى عدد من التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما ثقافة المجتمع المصرى تجاه تقلُّد المرأة المناصب السياسية؟
- ما أكثر المناصب السياسية التى تقلَّدتها المرأة فى المناصب الحكومية العليا؟
- ما الآليات التى تسهم فى زيادة وعى الشعب المصرى عامة والنساء خاصة بالحياة السياسية؟
- ما دور الأسرة في التمكين السياسى للمرأة؟
- ما دور مؤسسات الاعلام في ابراز صورة المرأة سياسيًّا؟
- ما أهم التحديات التي واجهت وماتزال على المشاركة السياسية للمرأة، وما أهم التوصيات للقضاء على تلك العقبات والتحديات؟

تُعد الدراسات التى تهتم بالتمكين السياسى للمرأة ذات أهمية لدى الباحثين الأكاديميين فى مجالات العلوم الاجتماعية؛ حيث تبحث عن مداخل ومقاربات علمية تسهم فى تفسير الفجوة بين نتائج تطبيق سياسات الحكومة العليا الداعمة لتقلُّد المرأة المناصب الحكومية فى إطار تنمية وعى المرأة سياسيًّا، ودعم مشاركتها فى اتخاذ وصنع القرارات السياسية، كشرط ضامن للتنمية الشاملة.

بالإضافة إلى أنه يعالج أزمة معاناة المجتمعات العربية من إرث ثقافى نجم عن الاستعمار وعهود الانحطاط، مشوِّهًا القيم السائدة،وهذا الإرث انعكس انعكاسًاكبيرًاعلى وضع المرأة وحرمانها من أبسط حقوقها فى الوصول إلى المشاركة فى صياغة مصير مجتمعاتها، فصارت المرأة فى حالة تبعية وإحباط وانعدام القدرة على المشاركة الفعالة، وفى ذلك انتهاك لأبسط قواعد الديموقراطية وحقوق الإنسان، وهنا تكمن أهمية الدراسة.

تستهدف الدراسة الإسهام فى زيادة توجُّه المؤسسات الحكومية والنظام السياسى المصرى نحو التمثيل الفعال والمتوازن للمرأة فى المناصب الحكومية العليا، كما تهدف الدراسة إلى الخروج بنتائج تسهم فى معالجة القصور والخلل بين الخطط والقوانين الموضوعة من أجل تقليص الفجوة بين الجنسين فى تقلُّد المرأة المناصب الحكومية العليا، وما تم تنفيذه دعمًا لتمكين النساء سياسيًّا، وتهيئة البيئة المحفزة لمشاركة النساء سياسيًّا.

كما تهدف الدراسة إلى الوقوف على بعض التحديات المتعلقة بالموقف المجتمعى من تولى المرأة مواقع الحكم وتولى مناصب سلطوية، أملًا فى الوصول إلى استراتيجية مقترحة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائى، من خلال جمع البيانات المتعلقة بوصول المرأة إلى المناصب الحكومية العليا، وتحليل تلك البيانات؛ من أجل فهم أكبر لظاهرة تدنِّى وصول النساء إلى المواقع القيادية.

منهجية الدراسة:

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة في هذه الدراسة كون هذا المنهج لا يقف عند حدود جمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة المراد دراستها، إنما يحاول تحليل هذه البيانات وتفسيرها عن طريق استخدام الاستبيانات والمقابلات الشخصية المعمقة، كما أن

هذا المنهج يحقق جمع أكبر حجم من البيانات بأسرع وقت وأقل جهد وكلفة ممكنة.

ولأغراض إجراء الدراسة ميدانياً، تم تصميم استبيان يحتوي على مجموعة من الأسئلة، ومن ثم يتم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين لإبداء آرائهم حول تصميمها، وذلك بهدف معرفة مدى صحة وشمولية الأسئلة، للخروج بنتائج تخدم أهداف الدراسة، وستعتمد الدراسة على المنهج الكمي، حيث سيتم استخدام الإحصاء الوصفي من خلال إستخراج التكرارات والنسب المئوية.

أهم الدراسات التى تناولت الوعى السياسى:

(١) دراسة مريم محمود المزين: دور منظمات المجتمع المدنى الفلسطينى فى بناء قيادة نسوية شابة، ٢٠١٢.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام برامج منظمات المجتمع المدنى فيبناء قيادة نسوية شابة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى، واعتمدت فى الجانب الميدانى على المقابلة ودراسة الحالة.وأهم النتائج التى توصلت إليها الدارسة هى غياب رؤية واضحة حول قضايا الشباب الفلسطينى،خاصة النساء، عن استراتيجيات منظمات المجتمع المدنى، وتفتقر منظمات المجتمع المدنى إلى أهداف تسهم فى بناء قيادة شابة.

(٢) دراسة ميلين ريميرMelanie Reimer: دور المجتمع المدنى فى تعزيز الديموقراطية وزيادة المشاركة السياسية للشباب والنساء فيتشاد، دراسة حالة، ٢٠١١.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المجتمع التشادى فى تعزيز الديموقراطية والمشاركة السياسية فى تشاد، بالإضافة إلى فحص تأثير علاقة المجتمع المدنى فى الإعلام والمجتمع المحلى بالحكومة، واعتمدت الدراسة على طريقة دراسة الحالة على المجتمع التشادى. وأهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة أن المجتمع المدنى فى تشاد يواجه تحديات كثيرة، منها الأمية والفقر وضعفثقافة المجتمع.

(٣) دراسة أحمد عقيلة الحسامى: الأحزاب السياسية الأردنية ودورها فى عملية التنمية السياسية، ٢٠١٠.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الأحزاب السياسية الأردنية فى عملية التنمية السياسية فى الأردن للفترة الواقعة بين (١٩٨٩-٢٠٠٨)، وتسليط الضوء على أهم المعوقات التى تحدّ من دورها وفاعليتها، والبحث عن وسائل تسهم فى الحد من هذه

المعوقات وتجنبها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى ومنهج تحليل النظم والمنهج الوظيفى، مع الاعتماد على المنهج التاريخى لنقل الوقائع والأحداث التاريخية التى ساهمت فى نشأة الأحزاب السياسية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المعوقات التى ساهمت فى ضعف التنمية السياسية بشكل مؤثر، وذلك يرجع إلى الإرث الثقافى السلبى الذى يكرِّس الخوف من الانخراط فى الأحزاب السياسية، وتشويه صورة الأحزاب السياسية، وضعف الموارد المالية للأحزاب، مما جعلها تتبع بشكل كبير هيمنة الأثرياء ورجال الأعمال.

(٤) دراسة محمد العزام: دراسة مؤسسات المجتمع المدنى نحو المشاركة السياسية فى الأردن، ٢٠٠٦.

سعت الدراسة إلى معرفة طبيعة المشاركة السياسية فى الأردن، وذلك من خلال التعرف على اتجاهات منتسبى مؤسسات المجتمع المدنى نحو مدى توافر المؤشرات الديموقراطية فى الواقع السياسى الأردنى، والمنهج المستخدم فى الدراسة هو المنهج الوصفى التحليلى لمؤسسات المجتمع المدنى، وأداة الاستبيان. وتوصلتالدراسة إلى وجود علاقة بين متغيِّري النوع الاجتماعى والعضوية الحزبية واتجاهات أفراد العينة نحو المشاركة السياسية، كما توصلت إلى أن المجتمع الأردنى عازف عن المشاركة السياسية، وخاصة النشاطات الحزبية.

(٥) دراسة نعمة أبو حلو، المهارات الاجتماعية وعلاقتها بالقدرة على اتخاذ القرار لدى القيادات النسوية فى المجتمع المدنى الفلسطينى، ٢٠٠٨ .

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقات الاجتماعية والقدرة على اتخاذ القرار لدى القيادات النسوية فى المجتمع الفلسطينى، والكشف عن مستوى تلك المهارات ومستوى القدرة على اتخاذ القرار. واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفى التحليلى لدراسة منظمات المجتمع المدنى الفلسطينى، وإجراء مقابلات متعمقة على المستفيدات من النساء المترددات على المنظمة. وتوصلت الدراسة إلى التنسيق بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى للوصول إلى أداء أكثر فاعلية.

الإسهامات الفكرية التى تناولت الوعى السياسى:

تعددت الاتجاهات الفكرية التى تناولت الوعى السياسى، ونتج عن ذلك تعـدُّد

الرؤى حوله؛ حيث تتعرض كل أيديولوجية للوعى السياسى حسب تراثها الفكرى وأهدافها الفكرية؛ فمنها ما يعتبره الدراية بمحددات الديموقراطية والمشاركة السياسية، ومنها ما يعتبره الدراية والإيمان بالقضايا القومية، وكذا الإيمان بأيديولوجية الحاكم وسياسته، وفى هذا الصدد مثَّل الوعى السياسى لدى الجانب الليبرالى الإيمانَ بما يسمى الديموقراطية وتداوُل السلطة، والمشاركة فى تحديد السياسات العامة، وهذا التعدد ينطبق على الدراسة الراهنة فى تشكيل الوعى السياسى لدى المرأة المصرية، ومعرفتها بالقضايا القومية؛ حتى تصل إلى المشاركة الفعلية فى الحياة السياسية.

(١) مقولات ماركس:

كان كارل ماركس Karl Marx من أبرز المفكرين الذين تناولوا قضية الوعى؛ حيث عالج الوعى من خلال المادية الجدلية والمادية التاريخية، وتناول فى الأولى أسبقية المادة على الوعى،وفى الثانية تناول أثر الوجود الاجتماعى على الوعى الاجتماعى.

وعلى المستوى السياسى، ينظر أنصار المدخل الماركسى إلى النظام السياسى باعتباره بناءً يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة فى المجتمع، ويعتبرون أن النظام السياسى يُعد نظامًا ذاتيًّا، حينما يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العاملة، ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج، ويؤكد على أن الدولة ليست مطلقة ولا مستقلة عن المجتمع المدنى، بل إنها تابعة له؛ فالعلاقة بينهما علاقة تبعية الدولة للمجتمع المدنى، وأيضًا تعكس مصالح الطبقة البرجوازية التى بحوزتها وسائل الإنتاج.ونجد أن ماركس يرى أن المجتمع المدنى مجتمع برجوازى؛ باعتباره فضاءً للصراع الطبقى، وهو بالتالى الجذر الذى نتجت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة.

ويؤكد التحليل الماركسى على المساواة وتطوير البناء الكلى للمجتمع، وعلى هذا الأساس تتحقق دولة ديموقراطية، ويؤكد على المشاركة فى السلطة أو فى السيطرة على وسائل الإنتاج، وهذا ينطبق على الدراسة الحالية التى تسعى إلى حق وجود المرأة فى الحياة السياسية من خلال تشكيل الوعى السياسى لها من قِبَلِ منظمات المجتمع المدنى، مما يؤدى إلى تحقيق المساواة والعدالة والديموقراطية فى المجتمع.

(٢) مقولات لوسيان بامى:

يرى لوسيان بامى أن التنمية السياسية -التى تُعتبر نتيجة لتشكيل الوعى السياسى-تُعد مطلبًا لتحقيق التنمية الاقتصادية، فالوضعان الاجتماعى والسياسى هما اللذان يلعبان دورًا حاسمًا فى سير أو إعاقة نمو الدخل الوطنى؛ فتوافر نوع من الاستقرار السياسى والأمن والنظام الداخلى -فضلًا عن تطبيق قواعد القانون فى إطار الدولة القومية- من شأنه أن يحرك عجلة الاقتصاد القومى. (أحمدزايد،٢٠٠٨، ص٣٨)

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية السياسية تحدث كلما يوسع النظام السياسى بناء المؤسسات الديموقراطية ويدعم الممارسات السياسية الديموقراطية، وينطلق أصحاب هذا الاتجاه من افتراضٍ مؤداه أن التنمية -بما تتطلبها من قدرة على المشاركة- لا يمكن تحقُّقها فى ظل ظروف القهر التى يشهدها النظام التقليدى.

ومن هذا المنطلق لا بُدَّ من رفع أشكال القهر الذى يتمثل -فى الدراسة الراهنة- فى رفع التمييز بين الرجل والمرأة فى الوجود داخلالحياة السياسية، والقدرة على صنع القرار، واحتلال الأماكن المرموقة فى المجتمع، ولابُدَّ من إحلال نظم الديموقراطية محلها؛ كخطوة أولية فى سبيل تحقيق تنمية المجتمع.

(٣) مقولات صامويل هنغتون:

يرى صامويل هنغتون أن التنمية السياسية هى التحديث السياسى، وينطلق هذا التصور من افتراض مبدئى يرى أن التنمية السياسية هى المحصلة النهائية لعمليات التحديث السياسى والاقتصادى، وبذلك نجد أن الوعى السياسى يؤدى إلى التنمية السياسية أو التحديث السياسى.

ويرتكز التحديث السياسى على ثلاثة أبعاد أساسية كما حددها صامويل هنغتون وآخرون؛هى:

- تمايز البنى والوظائف السياسية.
- ترشيد بناء السلطة.
- تدعيم القدرات التنظيمية والسياسية وإشاعة روح المساواة. (أحمد سليمان أبوزيد،٢٠٠٣، ص١٤٤)

وهذا هو ما تسعى إليه الدراسة، وهو تشكيل الوعى السياسى للمرأة المصرية، الذى بدوره يؤدى إلى تنمية المرأة سياسيًّا، وتمكينها من الانخراط فى الحياة السياسية، وكلما أصبح النظام السياسى متميزًا عن غيره من النظم الاجتماعية المكونة للبناء الكلى للمجتمع تزايد شعور الأفراد بولائهم لبلادهم. (حمدى عبدالرحمن،٢٠٠١، ص١٦٠)

(٤) مقولات روبرتباكنهام

رأى باكنهام أن التنمية السياسية تتضمن ثلاثة اقتراحات حتى عام ١٩٦٣، وهى:

- الاقتراب الاقتصادى؛ويعنى أن التنمية السياسية مساوية للتنمية الاقتصادية.
- الاقتراب الإدارى، وينظر للتنمية السياسية على أنها القدرة الإدارية على حفظ القانون وأداء وظائف المخرجات الحكومية بطريقة رشيدة ومحايدة.
- اقتراب النظام الاجتماعى، ويقوم على أساس أن فكرة التنمية السياسية ستسهِّل المشاركة الشعبية فى العمليات السياسية، وتخطّى الانشقاقات الإقليمية واللغوية والطائفية والقبلية.

وأصحاب هذا الاتجاه يدعون إلى خلق روح المساواة التى تؤدى إلى مزيد من المشاركة السياسية فى صنع القرار السياسى، والمزيد من الديموقراطية وكسب المهارات والخبرات السياسية؛ مما يؤدي إلى خلق نظام سياسى قادر على اتخاذ قرارات فعالة قادرة على التأثير الفعال فى المجتمع، وهذا يتفق مع الدراسة الراهنة.

ونجد أيضًا أن صامويل هنغتون قدَّم مؤشرات للحداثة السياسية، وبالتالى تعبِّر عن غايات الوعى السياسى للمرأة،وتتلخص فى:

- ترشيد السلطة: بمعنى تحقيق سيادة القانون على جميع الطبقات والفئات الاجتماعية، وهذا يعنى أن يُتاح للجميع إمكانية تقلُّد مواقع قيادية دون تفرقة بين المرأة والرجل، ووفقًا لقواعد وأسس قانونية، وفى إطار حدود يحدِّدها الدستور.
- تحقيق وحدة المجتمع وتكامله السياسى، وهذا يعنى ضرورة وجود الولاء

السياسى للسلطة، والاتفاق حول القيم السياسية، وهذا التكامل والتنسيق بين منظمات المجتمع المدنى مع الدولة يجب تحقُّقه؛حتى تقوم بدور فعال ومؤثر فى المجتمع. (محيى الدين بياضى، ٢٠١٢، ص٦١)

نقد وتعقيب:

بعد قراءة تلك النظريات، نرى أنه يوجد اختلاف بين الفلاسفة والعلماء فى تفسير واقع المجتمع المدنى؛ فهناك من تبنَّى فكرًا سلبيًّا نحو دور منظمات المجتمع المدنى،ورأى أنه يحقِّق الهيمنة، وهنا تختلف الباحثة مع وجهة النظر القائلة إن منظمات المجتمع المدنى تخدم عملية التوسع الرأسمالى من جهة دون تطور آليات مفهوم المجتمع المدنى أو تفعيلها من جهة أخرى، وأصبحت محكومة بآليات التبعية؛ لأن التبعية هنا تعبّر عن شكل معين من أشكال تقسيم العمل على الصعيد الدولى، تم بمقتضاه توظيف موارد مجتمع معين لخدمة مصالح مجتمعات أخرى، بحيث تعتمد الدولة التابعة ليس على مواردها المحلية، وإنما على المعونات والتكنولوجيا من المراكز الرأسمالية، فتصبح البنية الاجتماعية الاقتصادية للدول التابعة بنية متخلِّفة، مما يؤدى إلى عدم تحقُّق تنمية المجتمع وتقدمه.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة يكونها من أولى الدراسات التي تتناول بالتحليل النظري والعملي لموضوع المشاركة السياسية للمرأة العمانية وصور المشاركة السياسية للمرأة بصورة تقليدية وغير تقليدية، والمعوقات الفعلية التي تحد من مشاركتها السياسية، وكذلك قياسها لوجهات نظر المرأة نفسها عن واقع للمشاركة السياسية والعوامل والمتغيرات التي أثرت على مستوى مشاركة المرأة في العمل السياسي في السلطنة، حيث تتميز هذه الدراسة بتناولها موضوع الدراسة في الجانب النظري وإستكمالها في الجانب العملي لتغطية الموضوع من كافة جوانبه، لإعطاء صورة واقعية عن المشاركة السياسية للمرأة المصريه لتكون مرجعاً واقعياً للدارسين والباحثين في مجال مشاركة المرأة المصريه في العمل السياسي، وقياس تأثير بعض العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمراة المصريه.

تشكيل الوعى السياسى لدى المرأة المصرية:

مقدمة:

يوجد اهتمام فى العصر الراهن بقضايا المرأة،وضرورة مشاركة المرأة فى الحياة السياسية؛ حيث برز للمرأة دور مهم جديد فى مجتمعها غير الدور التقليدى لها، لذلك لابُدَّ أن نركز على قضايا الوعى السياسى لدى المرأة؛ لأنها مدخل حقيقى لها فى المشاركة السياسية،وعلى الرغم مما وصلت إليه المرأة من مناصب فما زال هناك تمييز بين المرأة والرجل.

إن الدولة ليست منوطة بالقيام بكل الأدوار المختلفة للرجل والمرأة، ومن هنا ظهرت منظمات المجتمع المدنى التى تشارك بفاعلية فى تمكين وتنمية الوعى السياسى للمرأة، وصنع القرار وتشجيعها على الانخراط فى الحياة السياسية.

لذلك نركز هنا على قضايا الوعى لدى المرأة المصرية؛ لأنها مدخل حقيقى للمرأة فى المشاركة السياسية،وكلما شاركت المرأة بأعداد تتناسب مع نسبتها من السكان فى عملية اتخاذ القرار السياسى، وفى الأحزاب، وفى المجالس الحكومية المنتخبة وفى الهيئات الدولية، زادت مشاركتها بهذه العملية فى القيادة، وعندئذٍ فقط يكون مفهوم الديموقراطية قد عبَّر عن نفسه تعبيرًا جادًّا ملموسًا.

ورغم أن المرأة تشترك بأعداد متزايدة فى الحياة السياسية والعامة فى كل أنحاء العالم، فإنها ما زالت خارج نطاق القوة الفعلية ودوائر صنع القرار فى الحكومات.وما زالت الفجوة هائلة كما تعكسها أعداد النساء اللاتى ترأسن حكومات أو شغلن مناصب وزارية أو برلمانية. (محمودعودة وآخرون،٢٠١٥، ص٣).

(أ)حق المرأة فى الانتخاب:

بدءًا بنيوزيلندا عام ١٨٩٣، استطاعت المرأة أن تحصل على حق الانتخاب فى شتى أنحاء العالم تقريبًا، رغم أن ذلك كان عادة نتيجة نضالات طويلة وصعبة.مثلما حدث فيالمملكة المتحدة والولايات المتحدة على سبيل المثال.

وقد جمع الاتحاد البرلمانى الدولى بيانات فى هذا المجال عن ١٥٠ دولة،وقد تبيَّن

أنه فى بعض البلاد قد منحت المرأة حق الانتخاب على مراحل أو بقيود، بداية بالمستوى المحلى ثم المستوى القومى، أو أنه مُنح فى البداية فقط لفئات معينة من السيدات كالمتعلمات أو من يَحُزْنَ نِصَابًا معينًا من الثروة، وفى بعض البلاد الأخرى مُنِحَ حق الانتخاب للمرأة من أصول أوروبية، وليس للمرأة من أهل البلد الأصليين، واليوم لم تعدْ هذه القيود موجودة إلا فى القليل جدًّا من الدول.

(ب) المرأة فى البرلمان:

لقد كان حصول المرأة على حق الاقتراع خطوة ضرورية ولا شك، إلا أنه على خلاف التوقعات لم يكن يعنى ضمانًا لمشاركة المرأة فى السياسة على قدم المساواة مع الرجل. ففى معظم البلاد مُنحت المرأة حق الترشيح للبرلمان فى نفس الوقت الذى مُنحت فيه حق الانتخاب.ولكن حدث فى أماكن كثيرة أن تَمَّ انتخاب المرأة لعضوية البرلمان فى أول انتخابات عامة أُجريت عقب منحها حق الانتخاب.

ولكن فى بعض البلاد كانت هناك فجوات زمنيةبين حصول المرأة على حق الانتخاب وحق الترشيح تتراوح بين ثلاث سنوات (كما هو الحال فى الدانمارك) واثنين وأربعين سنة (مثل استراليا).وهناك دول لم تنتخب ببرلماناتها عضوات من النساء أبدًا.

وقد ارتفعت معدلات مشاركة المرأة فى عضوية البرلمانات فى كل مناطق العالم فيما بين عامى ١٩٧٥و١٩٨٧. واستمر هذا الاتجاه نحو الزيادة خلال التسعينيات مع بعض الاستثناءات الملحوظة فى الدول الاشتراكية السابقة فى شرق ووسط أوروبا،وليس لهذا الوضع من تفسير سوى أن البرلمانات فى هذه الأنظمة السياسية كانت ضعيفة بالمقارنة بالحكومات التى كانت تتخذ القرارات الحقيقية.

(ج)حق المرأة فى الوزارة:

شغلت المرأة على مستوى العالم ككل ٤٪ فقط من وظائف المستوى الوزارى فى عام ١٩٩٠. وعادة ما تكون المرأة فى المناصب الوزارية مسئولة عن الصحة أو الرفاهية أو التعليم أو الثقافة أو شئون المرأة، (مواهب المويلحى،٢٠٠٣) أما المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية فقد ظلت حكرًا على الرجل، ما عدا استثناءات قليلة. (بثينة محمودالديب، ١٩٩٥، ص٣٠)

(د) المرأة رئيسة للدولة أو الحكومة:

ظهر فى القرن العشرين عدد قليل من السيدات اللاتى تَبَـوَّأْنَ رئاسـة الدولـة أو الحكومة، سواء بالانتخاب أو التعيين. وكثير من هؤلاء السيدات اللاتى وصلن إلى القمة جئن من أسر كانت تعمل فى السياسة، وقد اكتسبن القوة بعد موت الأب أو الزوج الذى كان يشغل منصبًا سياسيًّا، مثل بنظير بوتو ابنـة رئـيس وزراء الباكسـتان السـابق، وعـلى الرغم من ذلك فإن السيدات رئيسات الدول أو الحكومة قـد أثبـتن وجـودهن بالفعـل، وبذلك اعتُبرن زعيمات قويات، وأصبحت غـالبيتهن "سـيدات منفـردات بالقمـة". ولم تكن هؤلاء السيدات متصلات بشكل عام بالحركات النسائية، ولا بـذلنَ جهـدًا خاصًّـا لدعم قضايا المرأة.

وهنا يُطرح السؤال: هل تختلف اهتمامات أو سلوكيات الشخصـيات السياسـية النسائية عن اهتمامات السياسيين الرجال؟ وهل تؤثر مشاركة المرأة على القضايا السياسية واتخاذ القـرار بشـكل يختلـف عـن القضـايا السياسـية للرجـال؟ وهـل لأعـداد النسـاء المشاركات تأثير فى القرار؟ "إن إحداث تغيير أساسى فى عالم السياسـة يسـتلزم مشـاركة عدد كبير من السيدات. وعلى الرغم من أن تخصـيص نسـبة معينـة للمرأةيخلـق اخـتلالًا نظريًّا فى الفرص بالنسبة للرجال، وتخـالف بالضـرورة (المفهـوم الليـبرالى الكلاسـيكى للمساواة) فإنها مطلوبة تقريبًا لجلب علاقة المرأة بالسياسة إلى نسبة أعلى؛ لتكون مؤثرة فى عملية اتخاذ القرار". (درود داهليروب، ٢٠٠٥، ص٢٦)

(هـ) المرأة المصرية والوظائف القيادية:

شهد عام ٢٠١٣ تدنيًا واضحًا فى مستوى وصول المرأة لمنصب كبار الموظفين والمديرين، فقد احتلت مصر المركز ١٠١ من بين ١٣٦ دولة، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى لعام ٢٠١٣، وفى هذا تدنٍّ حتى عن وضع مصر العام السابق على ذلك؛حيث كانت تحتل المركز ٩٩.(نهاد أبو القمصان، ٢٠١٣، ص١٣)

(و) المرأة المصرية فى التشكيل الحكومى:

جرى خلال عام ٢٠١٣ تشكيل حكومتين؛ كان التشكيل الأول خلال شهر مايو، واحتوت الحكومة فى هذا التشكيل على ٣٤ وزارة، ولم تحتوِسوى على وزيرتين فقط، أما التشكيل الوزارى الثانى الذى أُجرى ذلك العام فكان فى شهر أغسطس، وجاء كالمعتاد بتمثيل زهيد للمرأة لا يتعدى ٨٪؛ حيث احتوى على ٣ وزيرات فقط من بين ٣٥ وزيرًا.

(ز) المرأة المصرية ومنصب المحافظ:

جرت خلال عام ٢٠١٣ حركتان لتغيير المحافظين؛ كانت الأولى بداية شهر يونيو، والثانية خلال شهر أغسطس، ولم تحتوِ الأولى أو الثانية على أى سيدة.

(ح) المرأة المصرية والقضاء:

ما زالت المرأة المصرية تواجه مقاومة شديدة فى توليها القضاء؛ حيث بلغ عدد القاضيات فى مصر ٤٢ قاضية منذ آخر تعيين فى عام ٢٠٠٧، وقد رفض مجلس الدولة المصرى تعيين المرأةفيمارس عام ٢٠١٠؛ استنادًا إلى ادعاءات عدة، منها المادة ١١ فى دستور ١٩٧١، والتى أعطت للمرأة حقوقها معلَّقة على أحكام الشريعة الإسلامية، ما ساهم فى إساءة استخدام هذه المادة كذريعة لرفض تعيين المرأة قاضية فى مجلس الدولة، (نهاد أبوال قمصان، مرجع سابق)، الأمر الذى دعا مفتى الجمهورية الدكتور شوقى علام لإصدار فتوى بجواز تولِّى المرأةِ القضاءَ والولايات والمناصب العليا بالدولة، بعد جهد كبير للمنظمات الأهلية المعنية بحقوق المرأة فى المطالبة بتولِّى القضاء، فوصول المرأة لمنصب القضاء أو غيره من المناصب العليا فى الدولة ليس ضد الشريعة ولا ضد الدين، وتكمن أهمية هذه الفتوى فى قطع الطريق على كل المتاجرين بالدين الإسلامى والشريعة لإقصاء المرأة، وتُعد نشرًا للمنظور الحقوقى للدين الإسلامى،بعدما عملت التيارات الدينية المتشددة على تدميره، مما يُعد إنصافًا للشريعة بقدر إنصافها للمرأة.

(ط) المرأة ولجنة تعديل الدستور بعد ثورة ٣٠ يونيو:

بعدما شاركت المرأة المصرية فى ثورة ٣٠ يونيو بكل قوة وشجاعة، صدر

الإعلان الدستورى فى٨ يونيو بتشكيل لجنة العشرة ولجنة الخمسين لتعديل الدستور المُعَطَّل، وبناءً على ذلك، تشكلت لجنة العشرة من قضاة وخبراء قانونيين دون مشاركة قاضية أو خبيرة واحدة.

(ى) لجنة الخمسين لتعديل الدستور المعطل:

وبعد أن انتهت لجنة العشرة أو لجنة الخبراء من عملها، أعلن رئيس الجمهورية المؤقت/ عدلى منصور تشكيل لجنة الخمسين، وكان تمثيل المرأة بنسبة ١٠٪ فقط،والسيدات المشاركات هن:

- عبلة محيى الدين، المستشار بوزارة الصناعة.
- ميرفت التلاوى،عن المجلس القومى للمرأة.
- الدكتورة عزة العشماوى،عن مجلس الأمومة.
- منى ذو الفقار، عن المجلس القومى لحقوق الإنسان.
- الدكتورة هدى الصدة، من الشخصيات العامة.

أما أسماء السيدات فى لجنة الخمسين الاحتياطى، فهن:

- نهاد أبو القمصان.
- الدكتورة مهجة غالب عبدالرحمن.
- مها أبو بكر.
- آمنة نصير.
- أميمة إدريس.
- الدكتورة ليلى تكلا.
- صفاء زكى مراد.(هويدا على، ٢٠٠٥، ص٢٠٣)

وقد أظهرت الدراسات أنه عندما تُوجد المرأة بشكل حقيقى فى المجال السياسى -كما هو الحال فى دول الشمال الأوروبى؛حيث تشغل المرأة نسبًا مرتفعة نسبيًّا من المناصب الحكومية بالانتخاب-فإنها تستطيع فى مثل هذه الظروف أن تُحدث اختلافا ملموسًا، وعلى أية حال، فإن السيدات مثلهن مثل الرجال يخضعن لظروف الممارسة

السياسية ولنفس القوى الاقتصادية والسياسية السائدة التى تحدِّد قدراتهن على التأثير. (فهيمة شرف الدين، ٢٠٠٢، ص٣٦)

وقد أشارت دراسة عن المرأة فى الحياة العامة، أجراها قسم تحسين أوضاع المرأة بالأمم المتحدة،إلى أنه لتغيير القيم المختلفة للحياة العامة يتعين مشاركة المرأة فى الحياة السياسية بأعداد كبيرة محسوسة، فكلما قَلَّ عدد السيدات فى الحياة العامة، قلَّت قدرتهن على تأكيد القيم والأولويات الخاصة بالمرأة، (فهيمة شرف الدين، ص٤٠) وتحتاج الأقلية إلى أن تبلغ حجمًا يتراوح بين ٣٠ و٣٥٪ على الأقل من إجمالى حجم المجتمعلكى تكون قادرة على التأثير فى ثقافة الجماعات الأخرى.

وقد أظهرت دراسات عديدة عن نشاط المرأة فى السياسة أن تجارب السيدات، خاصة الأمهات اللاتى يقمن بالأدوارالأسرية والمنزلية التقليدية، تجعلهنأكثر وعيًا من الرجال باحتياجاتالآخرين، وبالتالى يصبحن أكثر قدرة على الاهتمام فى عملهن بحاجات وحقوق المرأة والأطفال والمسنين والمعوقين والأقليات وكل الفئات المستضعفة فى المجتمع.

وأكدت دراسة أجراها قسم النهوض بالمرأة بالأمم المتحدة DAW على قيمة مهمة هى: "حيثما تُوجد المرأة فى مواقع المسئولية بأعداد كافية، فإنها تسلك بالتأكيد بشكل يختلف عن سلوك زملائها من الرجال".(بثينة محمود الديب، ١٩٩٥، ص٤٠)

المعوقات:

أشار قسم النهوض بالمرأة فى الأمم المتحدة إلى عدد من معوقات مشاركة المرأة سياسيًّا، والتى تَحُولُ دون وصولها إلى المناصب البرلمانية والوزارية، ومن أهم هذه المعوقات:

١. القِصَر النسبى للتقليد التاريخى لمشاركة المرأة سياسيًّا، ونقص الخبرة فى الحملات الانتخابية والحوار العام والتعامل مع وسائل الإعلام.
٢. سيادة الاتجاهات السلبية نحو مشاركة المرأة فى الحياة العامة، ونقص الثقة والمؤازرة للمرشحات والسياسيات من السيدات من جانب الجمهور الناخبين ومن بينهم السيدات فى المجتمع.

٣. صعوبة تجربة المرأة فى الموازنة بين حياتها السياسية وأداء دورها التقليدى فى الأسرة والمجتمع.
٤. الاعتماد الاقتصادى على الآخرين، ونقص الموارد المالية للمرأة.
٥. عدم كفاية التعليم بشكل عام والتعليم الأساسى بشكل خاص.
٦. إحجام المرأة أو تهميشها من المشاركة فى الحياة السياسية، وخاصة فى المستويات العليا.

ولما كانت الأحزاب السياسية والبرلمانات والنقابات تُعد أهم محركات العمل السياسى، فإن ضعف مشاركة المرأة فى هذه المنظمات، خاصة على المستوى الريادى، يسدُّ أهم المنافذ للدخول إلى المناصب الخاصة باتخاذ القرار فى الحكومة.(حذا مزهور عدى، ٢٠٠٢، ص١٣٧)

(ك) المرأة فى الأحزاب السياسية:

تُعد الأحزاب السياسية من أهم قنوات المشاركة فى الهيئات السياسية، سواء بالانتخاب أو التعيين، وعلى الرغم من أن المرأة تشكل جزءًا أساسيًّا من عضوية الأحزاب السياسية فى كثير من الدول، فقد ظلت على الدوام تُستبعد من شغل المناصب القيادية. وبشكل عام،تقل كثيرًا نسبة شغل المرأة للوظائف القيادية فى كثير من البلاد، فيما عدا بعض الاستثناءات فى بعض الدول.

وقد حدد الاتحاد البرلمانى الدولى بعض المعوقات الرئيسية التى تؤثِّر على مشاركة المرأة فى الحياة السياسية، نذكر منها نقص رعاية الأطفال، ومشكلات تقسيم الوقت بين العمل الحزبى من ناحية، والمسئوليات الأسرية من ناحية أخرى، وفى هذه النقطة يقرر الاتحاد: "أن تنظيم وقت العمل السياسى الذى أقرَّه الرجل من أجل الرجل، يخلق صراعات فى تقسيم وقت المرأة ما بين الأنشطة السياسية المحددة والوقت الذى تتمنى أو يجب أن تكرسه لأنشطتها الأسرية، بل فى أحيان أخرى يتم التقسيم مع أنشطتها المهنية أيضًا، وتنطبق هذه الحقيقة على المرأة فى أغلب الدول، وخاصة فى دول العالم الثالث، التى لا يزال التقسيم التقليدى للواجبات بين الرجل والمرأة فيها يأخذ شكلًا صارمًا".

وقد كشفت دراسة عن الإجراءات التى اتخذتها الأحزاب السياسية لمواجهة هذه الصعوبات أن بعض هذه الأحزاب -فى دول قليلة فقط-قد وفرت أحيانًا بعض

التسهيلات لرعاية الأطفال، أو حاولت إعادة تنسيق مواعيد الاجتماعات فى المواعيد التى تناسب المرأة. (حذا مزهور عدى،مرجع سابق)

(ل) العمل الحكومى (العام) على المستويين المحلى والدولى:

تبيِّن الإحصاءات المتوفرة عن معدلات عمالة المرأة فى القطاع العام أنها تشكل على الأقل ٥٠٪ من موظفى هذا القطاع فى الدنمارك وفنلندا والسويد والفلبين. أما فى الأرجنتين والمكسيك وإندونيسيا والعراق وتايلاند فتشغل المرأة نسبة كبيرة من الوظائف الإدارية العامة.ولعل أحد أسباب انتشار المرأة فى القطاع العام هو أن المرتبات فى هذا القطاع بصفة عامة أقل منها فى القطاع الخاص، وبالتالى يصبح هذا القطاع أقل جذبًا للرجال.

وحيثما نجحت المرأة فى الوصول إلى المستويات العليا فى الوظائف المدنية للدولة، فإن الأبواب تُفتح أمامها لمزيد من السلطة السياسية، من خلال التعيين فى المناصب الحكومية.

وقد وجد قسم النهوض بالمرأة بالأمم المتحدة أن المعوقات التى اعتادت المرأةأن تواجهها فى أى عمل -مثل المواقف والتقاليد التمييزية-، وفرصها الأقل فى التعليم، وصعوبة الموازنة بين عملها المأجور ومسئولياتها المنزلية والأسرية، تقيِّد قنوات الترقيالوظيفى للمرأة فى العمل العام.(منى ذو الفقار، ٢٠٠٥، ص٣٥)

ومثلما كان الحال على المستوى القومى، نجد المرأة فى العمل العام على المستوى العالمى تتركز أعمالها فى السكرتارية والإدارة، أو فى الأعمال المهنية من المستوى الأدنى؛ مثل الأعمال الكتابية والمكتبية واللغوية التى تتميز بفرص محدودة للتقدُّم الوظيفى. (محيى زيتون، ٢٠١٨، ص٥٢)

وعلى الرغم من تبنى الأمم المتحدةمبادرات كثيرة، ونجاحها فى التوصل إلى العديد من الوثائق والتوصيات لتدعيم المساواة والنهوض بالمرأة فى كل انحاء العالم، فإنها قد أهملت ترتيب شئونها الداخلية؛إذ نجد المرأة ممثلة تمثيلًا ضعيفًا جدًّا فى الوظائف الإدارية العليا للأمم المتحدة، ونادرًا ما تظهر فى المناصب التخصصية العليا.

وتكشف الإحصاءات المتعلقة بهيئة المهنيين العاملين فى الأمم المتحدةأنه رغم زيادة عدد السيدات فى كل المستويات الوظيفية فيما بين عامى ١٩٧٥و١٩٨٨، فإن المرأة لا تزال تشكل أقل من ٥٪ من الإدارة العليا، وأقل من ١٠٪ من مستوى كبار المتخصصين فى عام ١٩٨٨، وتُمَثَّل المرأة تمثيلًا أفضل فى المستويات الوظيفية الوسطى؛حيث شكلت نسبة ما بين ٢٥ إلى ٣٠٪ منها. وتشكل المرأة فقط نسبة واضحة تزيد على ٤٠٪ فى الوظائف الصغرى عند بداية التعيين.

وتؤثر الطرق المتبعة فى تعيين الموظفين الجدد على نسبة المرأة فى المستويات الوظيفية المختلفة؛فعند بداية التعيين،وعندما يتم اختيار الموظفين على أساس من الاختبارات التنافسية، نجد أن المرأة تنجح فى الحصول على أكثر من ٤٠٪ من الوظائف. أما فى المستوى الوظيفى الأعلى، عندما يتم الاختيار من بين موظفى المستوى الأوسط أو من خارج المؤسسة، تصبح المرأة عمدًا ضحية للاضطهاد والتحيز.

ولعلاج ذلك وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من الأهداف التى يجب تحقيقها، ومن هذه الأهداف ضرورة أن تشغل المرأة نسبة ٣٠٪ من كل الوظائف، طبقا للتوزيع الجغرافى، بحلول عام ١٩٩٠، و٣٥٪ فى عام ١٩٩٥، من بينها ٢٥٪ فى المستويات الوظيفية العليا.

وقد أوضح بطرس بطرس غالى، السكرتير العام للأمم المتحدة، فى كلمته خلاليوم المرأة العالمى، فى الثامن من مارس عام ١٩٩٣، أنه يتوقع بحلول العيد الخمسينى للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٥ أن يرى أعدادًا من النساء يعملن فى المناصب التخصصية العليا بالأمم المتحدة، بحيث تعكس تركيبة سكان العالم ككل.

وحرصًا على وضع هذا الرأى موضع التنفيذ، اتُّخذت إجراءات محددة للإسراع بخطى تحقيق التوازن بين الجنسين فى مستوى الوظائف المسئولة عن رسم السياسات فى سكرتارية الأمم المتحدة.(منى ذو الفقار، مرجع سابق)

آليات زيادة مشاركة المرأة:

قدمت مجموعة من الخبراء –فى اجتماع عقده قسم النهوض بالمرأة بالأمم المتحدة حول المساواة فى المشاركة السياسية واتخاذ القرار–عددًا من التوصيات لتحسين وضع

المرأة فى الأحزاب السياسية، ومن أهم هذه التوصيات ما يلى:

١- يجب تحقيق الأهداف السياسية كـإجراء انتقـالى، مثـل تطبيـق النظـام الحصصى- أو الأشكال المشابهة لتأكيد ترشيح المرأة للعمل والمشاركة فى المناصب السياسية.

٢- تطوير برامج التدريب لزيادة المهارات السياسية والإدارية للمـرأة فى مجـال الممارسـة السياسية، سواء كمرشحة أو منتخِبـة أو معيَّنـة، وكـذلك الاسـتفادة مـن خـبرات السيدات الأخريات اللاتى نجحن فى شغل مناصب عامة.

٣- تقييم وتقوية أقسام المرأة فى الأحزاب؛ لتمكينهـا مـن التـأثير عـلى سياسـة وتزكيـة ترشيح المرأة.

٤- تجميع المعلومات الخاصة بالسيدات المرشحات والمحافظة عليها على أساس مـنظم، وإتاحتها عند النظر فى عمليات الترشيح أو القبول للتعيين.

٥- تشجيع الأحزاب عـلى مراجعـة المعـايير المسـتخدمة فى اختيـار الأفـراد للوظـائف السياسية؛ للتأكد من مراعاة الخبرات المتنوعة للسيدات.

٦- تطوير الأنشطة التدريبية؛ لتعريف أعضاء الحزب باحتياجات وقـدرات العضـوات السيدات.

٧- اتخاذ إجراءات خاصة من خلال الأحزاب السياسية -كإجراءانتقالى- لتوفير الدعم المالى للسيدات المرشحات للعمل السياسى.

وتشمل الآليات المهمة الأخرى تكوين شبكات للاتصال والمشاركة فى الحملات الانتخابية للسياسـيين الآخـرين، وإجـراء الحـوارات، والاشـتراك فى عضـوية النـوادى والجمعيات المهنية والأكاديمية المشتركة.

وتبلغ معدلات مشـاركة المـرأة فى السياسـة ومواقـع اتخـاذ القـرار فى الحكومـة ذروتهافى الدول التى طورت بها المرأة شبكات اتصال قوية، والتى تحصل فيها المـرأة عـلى مستوى تعليميوتدريبى أعلى فى العلـوم السياسـية والقـانون والإدارة، وعـلى قسـط مـن الخدمات الاجتماعية المتطورة التى تدعمها. (منى ذو الفقار، مرجع سابق)

وقد حدَّد قسم النهوض بالمرأة فى الأمم المتحـدة مجموعـة مـن الاسـتراتيجيات لتحسين مشاركة المرأة فى الوظائف العامة على المستويين القومى والدولى، ومن أهم هـذه

الاستراتيجيات ما يلى:

١- أن تكون لتلك الوظائف العامة بيانات واضحة لكل شئون العاملين؛ من حيث نظم الاختبار والتعيين والترقيوالتدريب والتطوير، وكذلك إجراءات الإجازات وظروف العمل الأخرى، بما فيها آليات التظلم من القرارات الإدارية.

٢- أن تشارك المرأة فى أعمال كل اللجان بقدر الإمكان، وخاصة لجان التعيين والترقيات.

٣- أن تتفهم أجهزة الخدمة المدنية أن تحقيق فرص عمل متكافئة واستراتيجيات للعمل الهادف إلى تحقيق تغيير إيجابى هو جزء ضرورى من إدارة الموارد البشرية.

٤- اختفاءصور التحيز والتمييز التى تتعرض لها المرأة على امتداد مسارها الوظيفى مقارنة بالرجل.

٥- دعم المساواة فى توزيع المرأة على كل مستويات التدرج الإدارى؛ لتجنُّب تركُّزها فى المستويات الدنيا، وكذلك توزيعها فى كل المجالات الوظيفية، وخاصة فى المجالات التى تُعتبر غير تقليدية بالنسبة للمرأة.

٦- زيادة أعداد المرأة فى مناصب اتخاذ القرار فى كل مجالات الخدمة المدنية والأجنبية، بما فيها المنظمات الدولية والإقليمية. (إسماعيل صبرى عبد الله،١٩٩٤، ص٣٩٢)

نظام الحصص النسبية:

نجح نظام الحصص النسبية فى بعض الدول عندما استُخدم لزيادة مشاركة المرأة فى قيادة الأحزاب السياسية وفى القوائم الحزبية للانتخابات العامة.وقد تأسس نظام الحصص النسبية على يد الأحزاب السياسية أكثر بكثير من تأسيسه بواسطة الحكومات، فقد بيَّن تقرير الاتحاد البرلمانى الدولى أنه فى عام ١٩٩١ كان ٥٦ حزبًا سياسيًّا فى ٣٤ دولة يأخذون بنظام الحصص النسبية بشكل أو بآخر، سواء فى الانتخابات التشريعية (وذلك فى ٢٢ حزبًا)، أو فى المناصب التنفيذية للحزب (وذلك فى ٥١ حزبًا). ومن ناحية أخرى فإن دساتير وتشريعات عدد قليل فقط من الدول هى التى أخذت بنظام الحصص النسبية للمرأة فى البرلمان.(محمد الشرقاوى،١٩٩٠، ص٦٠)

ومن أوجُه القصور المحتملة لنظام الحصص النسبية أن هذا النظام قد يفسَّر كقيد

يحدِّد عدد السيدات، أو قد يُستخدم لتعيين سيدات اشتهرن بالضعف أو قلة الحيلة، وخاصة فى الهيئات التى لا تملك سلطة حقيقة لاتخاذ القرار.ومع ذلك، فإن الحصص النسبية أو المقاعد المخصَّصة للمرأة تمثِّل إحدى الطرق التى تضمن حدًّا أدنى من تمثيل المرأة؛ كما يمكن أيضًا استخدامها بفعالية فى الأماكن التى تكون المرأة قد حققت فيها بالفعل قدرًا من النفوذ السياسى، ففى بعض الأحيان يُؤخذ بنظام الحصص النسبية للتعيين فى الهيئات الحكومية. (إسماعيل صبرى عبد الله،مرجع سابق)

العمل الذى يهدف إلى تحقيق تغير إيجابى:

هو أسلوب مرتبط بنظام الحصص النسبية؛حيث يُستخدم فى إزالة آثار التحيز ضد المرأة فى الماضى، وفى إتاحة الفرص المتكافئة لها مع الرجل فى العمل والترقى، وتنفذ الحكومات فى بعض الدول برامج منظمة للعمل الذى يهدف إلى تحقيق تغيُّر إيجابى، ولكن من بين العوامل التى تعوق نجاح برنامج العمل الذى يهدف إلى تحقيق تغير إيجابى نقصُ المعلومات الواضحة والدقيقة حول سياسة دعم دور المرأة فى الأنشطة السياسية والعامة، وما يترتب على ذلك من المعارضة والاستياء لدى بعض الرجال، وخوف السيدات وضعف ثِقَتِهِنَّ فى أنفسهن، ومواقف الأسرة وتوقعاتها ومسئولياتها. (إسماعيل صبرى عبد الله،مرجع سابق)

كما تُستخدم برامج العمل التى تهدف إلى تحقيق تغير إيجابى من أجل معالجة نقص عدد السيدات العاملات فى الأمم المتحدة، ولكن لن تصبح برامج العمل -التى تهدف إلى تحقيق تغير إيجابى، مثل تشريعات المساواة بين الرجل والمرأة- فعالة، إلا إذا أصبحت المرأة على دراية بهذه التشريعات، وحدث ضغط قوى وتنظيم صارم لعملية التطبيق المُلْزِم لهذه البرامج.

وعلى الرغم من أن هذه البرامج أداة مفيدة لزيادة مشاركة المرأة، فإنها لا تزال مجرد جزء من استراتيجية أكبر، وأصبحت ضرورية من أجل كسر الحواجز التى تفصل بين الرجل والمرأة. (محمد فائق، ٢٠٠٠، ص١٥١)

التدريب:

يُعد التدريب إحدى الآليات المفيدة فى تحسين ورفع مشاركة المرأة فى القطاع

العام، وخاصة من أجل توليها مستويات أعلى فى الوظائف العامة الوطنية والدولية، وعلى الرغم من أن التدريب يمكن أن يوجَّه لتحسين مهارات المرأة فى مجالات محددة، وخاصة الإدارة، فإن البرامج التدريبية التى تركِّز على الحساسية بين الجنسين يمكن أن توجَّه إلى كلٍّ من الرجل والمرأة؛ من أجل تنمية الوعى بالاتجاهات والعوائق التى تحدُّ من مشاركة المرأة والنهوض بها.

وقد توصل المسح الذى أُجري فى إحدى ورش العمل بالأمم المتحدة حول "الرجل والمرأة فى الإدارة" إلى مجموعة النتائج التالية:

١- يُعد التزام القيادات العليا بسياسات واضحة ونظم محددة للمحاسبة عن مسئوليات العمل من أهم عوامل تحسين وضع المرأة داخل التنظيمات، ولا يمكن أن يصبح التدريب بديلًا عن هذه العوامل.

٢- يمكن أن يساعد التدريب فى تحسين بيئة العمل بالنسبة للمرأة من خلال رفع الوعى بالسلوكيات غير الملائمة، وتنمية المهارات الإشراقية والإدارية المطلوبة؛ للتأكد من أن الموظفين يُعاملون ويتم تقييمهم على قدم المساواة دون أى تحيُّز.

٣- يمكن أن تتم عمليات التوعية والتدريب المهارى إما من خلال ورش عمل مستقلة، وإما من خلال الاندماج فى إطار أنشطة التدريب الموجودة، مثل برامج التدريب فى مجالات الإشراف والإدارة.

٤- يتعين أن تؤدَّى برامج التدريب المستقلة على نطاق واسع، رغم ارتفاع تكلفة ذلك، إذا كان الهدف منها إحداث تأثير ملحوظ، وإن كان من الصعب فرض المشاركة فى مثل هذه البرامج.

إن تبنِّى برنامج خاص بوضع المرأة فى التدريب الإشرافى والإدارى يتطلب معالجة القضية فى وقت أقصر،مع التركيز على أبعاد محددة، ولكن على أن يتم هذا التناول فى إطار السياق التنظيمى الكلى.(محمد فائق، مرجع سابق)

لجان المرأة داخل الأحزاب:

رغم وجود لجان للمرأة فى كثير من الأحزاب السياسية حول العالم، فإن الجدل لا ينقطع حول فائدتها الحقيقية، ومن سوء الحظ أن كثيرًا من لجان المرأة لا تزيد كثيرًا عن

كونها أقسامًا تقوم على رعاية الشئون الإدارية والخدمات داخل الحزب، أو إنها تكون أضعف كثيرًا من أن تقتحم القوة السياسية للرجال، ومع ذلك فإن لجان المرأة يمكن أن تتيح الوسائل المناسبة لتنظيم المرأة ودعم قدرتها على النضال من أجل جدول أعمال سياسى مختلف، أو من أجل مزيد من مشاركة المرأة. وقد ساعد الوعى المتزايد بقضايا التفرقة بين الجنسين وعدم المساواة على إحداث قدر من التغيير فى بعض لجان المرأة.

كما كانت جماعات المرأة تُعَدُّ فى الماضى مصدرًا للعمالة الرخيصة، فكانت تختصُّ عادة ببعض الأنشطة، مثل كتابة العناوين على الرسائل ووضعها داخل الأظرف، وتقديم الشاى فى الاجتماعات الكبرى للحزب، وتنظيم وترتيباجتماعات الحزب، وتنظيم الأعمال والمناسبات الخيرية لجمع الأموال للحزب، وغير ذلك من الأنشطة المشابهة.

ولكن حدث بعض التغيرات المؤثرة خلال السنوات الأخيرة؛ فقد أصبحت جماعات المرأةإبان السبعينيات تميل إلى أن تكون أكثر تكاملًا واندماجًا داخل الحزب الفيدرالى الذى تنتمى إليه، وقد تبدلت بالفعل التكليفات الحزبية التى تستند إليها، كما تغيرت أبنية تلك الجماعات وأدوارها خلال هذه الفترة.

وبدأ العديد من الجماعات فى تبنى خطط الأعمال التى تهدف إلى تحقيق تغير إيجابى، وزيادة المشاركة السياسية للمرأة فى سياسات الحزب على المستوى القومى.(مريم سليم،١٩٩٤، ص١٣٠)

الأحزاب السياسية النسائية:

دفعت صعوبات العمل فى إطار الأحزاب السياسية المرأةَ فى بعض الدول إلى تأسيس أحزاب سياسية؛وذلك من أجل تعبئة النساء وجعل مشاركتهن فاعلة فى السياسة،وعلى الرغم من أن أغلب هذه الأحزاب كانت قصيرة العمر وكان تأثيرها ضعيفًا على السياسات الانتخابية، فإن أهميتها تكمن عمومَا فى أنها وفرت للمرأة مجالًا لمناقشة القضايا السياسية.

المنظمات السياسية النسائية:

لقد كوَّنت السيدات المنظمات السياسية الخاصة بهن؛ بهدف تحقيق تمثيل أكبر للمرأة فى البرلمانات وفى المناصب السياسية. وبعض هذه المنظمات النسائية له الآن من

الخبرة عقود عديدة، مثل رابطة الناخبات فى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اتجه بعض المنظمات النسائية فى الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرًا (مثل المنظمة القومية للمرأة والاتحاد القومى النسائى للانتخابات السياسية) إلى العمل من أجل إدراج قضايا المرأة على البرامج السياسية على المستوى القومى، وتعبئة الناخبات النساء وتجميعهن، وإنجاح أعداد أكبر من النساء على كل المستويات الانتخابية فى أمريكا، كما نجح اتحاد تشغيل النساء فى توفير قاعدة بيانات عن النساء المؤهلات، وذلك بالتنسيق مع الاتحاد القومى النسائى للانتخابات السياسية.ووُفِّق هذا الاتحاد بالفعل فى نضاله من أجل وضع بعض النساء فى مناصب سياسية رفيعة. وعلى الرغم من كل هذه الجهود،فما زال عدد النساء فى الكونجرس الأمريكى منخفضًا، وهذاما تحقَّق بعد سبعين عامًا من حصول المرأة الأمريكية على حق الانتخاب. (مريم سليم، مرجع سابق)

ويستهدف التثقيف السياسى وتنمية الوعى زيادة تمثيل النساء فى العملية الانتخابية، كما يهدف إلى وضع قائمة أولويات بقضايا المرأة والدعاية لها على المستوى القومى، والى زيادة إحساس كل من الرجال والنساء بقضايا وبدور المرأة فى السياسة. وقد عملت المنظمات السياسية النسائية على تنفيذ تلك الأهداف الكبرى بطرق عدة؛ ففى اليونان –على سبيل المثال– نظم الاتحاد النسائى حلقات دراسية إقليمية تستغرق الواحدة منها عدة أيام؛ بهدف تنمية الوعى السياسى للسيدات.ولكن المهم حقًّا هو أن العودة إلى الديموقراطية قد أتاحت للمرأة الفرصة لكى تنظم نفسها سياسيًّا.كذلك حاولت بعض الحركات النسائية المستقلة أن تنشط داخل نطاق التنظيمات السياسية القائمة فى المجتمع فعلًا.

نتائج الدراسة

أكدت نتائج الدراسة ان التقسيم الجندى يعتمد على المعرفة السياسية ويعتمد تحدي النقب الجندري على المعرفة السياسية لديهن وتتعلق بمدى معرفة المرأة بالقيادات والمؤسسات السياسية الموجودة والقضايا السياسية السائدة، والمعرفة بالقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن السلطة التليدية، وتمر مؤسسات الاعلام والهوية الوطنية ومهام القيادات والمؤسسات السياسية الموجودة ومدى قدرة النساء على تكوين آراء وتصورات

سياسية ومدى استعدادهم التعبير عنها، مما يسمح لها بإعادة انتاج التمثيل النقال للحدي واعطاء شرعية الاقتدار الاسي وقدرة الاء على التأثير في محريات الحياة السياسية، كما ان المشاركة السياسية لا يمكن الايك ها النجاح إذا لم تأحد في الحال العوامل المحمرة بعين الاعتبار منها القدرة والدافع لدى الفرد، والفرص التي وفرها التجمع اعتمادا على سن التقاليد والعادات والأيديولوجيات السائدة، إضافة إلى الظروف السالفة على المستوى السياسي والاجتماعي".

كما أن تعزيز مشاركتها وفرض موجها مرهون بالقيم والاتجاهات السياسية الخاصة بها والتي على اساسها نفسر كيفية عمل المؤسسة السامية من ثقافتها السياسية الطلاقا من عشقتها السياسية ومستوى تعليمها المدان خلبان لها الاستقطاب السياسي على الوجه التملين في استعدادات المرأة في اقتحام المحال العام ذاتيا من جهة، والتمثيل المرتبط بتوجه السياسي الدولة الذي يؤسس وفق الأطر القانونية لتواجد النساء في المجالس المستحبة المتمثلة في الكوطا من جهة أخرى، ما يعمل على تفويض يمة الذكورية السائدة في المجتمع وإبراز استعدادها للعمل السياسي وسهين علي المشاركة في عملية التنمية واقتحام مراكز السلطة.

توصلت الدراسة إلى أن المحددات الاجتماعية التى تعيق المشاركة السياسية والجملة الثانية حنقول اثبت الدراسة ان التمكين السياسى للمراة

تعيق المشاركة السياسية للنساء، أشار الدليل إلى الأبعاد الثقافية والعوامل المعيقة لهذه المشاركة وأهمها: النظام الأبوي الذكوري ، والنوع الإجتماعي والأدوار الإجتماعية للنساء والرجال، والعنف ضد المرأة، والثقافة السياسية المبنية على التسليم بالواقع والخوف من المواجهة، كما اشتمل الدليل على طرق التغلب على هذه المشاكل ومعالجتها.

للتمكين السياسي للنساء تبدأ من الأسفل، من خلال تمكين النساء في السياسات المحلية الرسمية وغير الرسمية، وتعزيز مشاركتها في المجالس الشعبية وإنشاء اللجان المجتمعية والتنظيمات والمؤسسات بهدف المساهمة في حل مشكلات المجتمع المحلي بشكل عام ومشكلات النساء بشكل خاص.

أكدت الدراسة على أن زيادة هامش الحرية الذي تتمتع به المرأة في المجال الخاص

ينعكس على مشاركتها وانغماسها في العمل العام، وأن محددات هذه الحرية تشمل البعد الثقافي بما يحتويه من اللغة والدين وطبيعة العلاقات والموروثات الإجتماعية والثقافة السياسية.

كما لخصت الدراسة إلى أن الدولة المصرية والقيادة السياسية تقف بكل قوة وراء تمكين المرأة المصرية في الحياة السياسية والعامة وتولى المرأة المصرية للمناصب القيادية والتنفيذية يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن المرأة المصرية باتت شريكا أساسيا وفعالا في كافة مجالات الحياة.

خاتمة:

تبين من خلال العرض السابق أن مشاركة المرأة فى الحراك السياسى وتوليها المناصب المختلفة ما زال حتى الآن لا يُعبِّر عن المستوى المأمول؛ سواء محليًّا داخل مصر أو عالميًّا، رغم وجود الكثير من الادعاءات بتحقق المساواة الكاملة مع الرجل، كما أن البرامج الخاصة برفع الوعى السياسى للمرأة لم تصل إلى مستوى الطموح المطلوب من ورائها، وغالبية المؤسسات لا تقدِّم تيسيرات فى إطار مجال العمل من أجل تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة -حسب مسئولياتها المتعددة-، ولا يقلِّل ذلك من حجم الجهود المبذولة لتحقيق وضع مختلف للمرأة المصرية فى ظل الجمهورية الجديدة، ولكن تأمل الباحثة فى تقديم المزيد من الجهود من أجل دعم المرأة المصرية وتمكينها على أرض الواقع، كما تأمل أن تكون هناك مبادراتنسوية من أجل المشاركة بشكل أكثر فعالية فى الحياة السياسية، مع محاولة البحث عن حلول مبتكرة تساعد فى تقليل الفجوة بين واقع مشاركة المرأة فى الحياة السياسية والمأمول من وراء تلك المشاركة.

في ختام هذه الدراسة ومن خلال تتالجها تبين لنا ان ضعف مشاركة المرأة السياسية مقترن بالوجل الاجتماعي المتعلق بمسألة الالحلال والانفلات، كذلك بط التغير الاجتماعي الأوجه الشخصية الثقافية، كما يهم الوحدة الاجتماعي الثقافي لانتماء النساء للعمل السياسي على ضعف ثقافة المرأة السياسية، حيث لا تزال تقع خلف ترالبية الجندرية وهيسة ذكورية بالخسارة الأقدر على المحال العام خاصة .

افراد الذكور واقصاء الانات في عمليات التكوين السياسي يعمل على إسباح

صفات معينة تعيق التواجد النسوي في المحال السياسي، المرأة المشاركة في الحياة السياسية وتواحدها كفاعلات في العمل السياسي.

كي ترتقي المرأة بدرجات سلم التمكين يصبح من الضروري ادماج المرأة السياسي من خلال الساعة السياسية ومساعدها في تخطي العراقيل وكسر العوائق والمشطات التي تصادفها القافيا واجتماعيا، وضمان مساواتها مع الرجل الطلاقا من كفاءتها وما يتناسب مع قدراتها، ومنحها مشاركة سياسية فعالة، تشاركية بمقومات المقراطية توعلى التمثيل عادل سهم في رقي المجتمع باعتبارها نصف المجتمع. قمنا في الاخير بتقديم حملة من التوصيات والاقتراحات متمثلة فيما يلي:

اعطاء اهمية بائعه حول تشفه النساء السياسه وتحدد توجهاتى، وتقديرهن اللواتي بصفتهن فاعلات سياسيات، من مرحلة الطفولة عمر مؤسسات الشلة الاجتماعية ابتداء من الأسرة

- تشكيل إطاراً مرجعي خاص بالمرأة ضمن أنماط السلوك السياسي يعمل على :

- تقدم المعلومات الكافية للمرأة المرتبطة بالسياسة، بالإضافة إلى تكوينهن على القـوانين والانظمة التي تؤطر الحياة السياسيه

- فتح المحال امام النساء العرض توجها فن ومشارعيه الاسية عـلى مختلـف الفضـاءات الاستقطاب بنات جنهن نحو العمل الاسياسي

- التأكيد على اهمية الثقافة السياسية باعتبارها مطلب ولي تغير النساء اللواتي بدين رعيـة في الانخراط الحربي أو تشكيل تنظيم سياسي.

التوصيات

١. ضرورة استمرار المرأة على تطوير مهاراتها الذاتية، والالتحاق بمراكز التطوير والتدريب والتنمية البشرية، لمواكبة التطور والتقدم السريع في كافة المجالات، لضمان استمرارها في مواكبة متطلبات العمل القيادي.
٢. ضرورة قيام الجامعات وكافة مؤسسات المجتمع التربوية والتعليمية، بعقد دورات تدريبية وتثقيفية بتنمية الوعي بدور المرأة القيادي في المجتمع، وتعزيز

ثقافة المساواة بين الجنسين في كافة المجالات داخل المجتمع.

٣. اقامة مراكز اعداد القيادة النسائية، يتولى تدريب وتأهيل النساء في كافة المجالات والتخصصات، تستهدف هذه المراكز اكساب النساء المهارات والقدرات القيادية والتي تضمن تمكينها بشكل فعال ومثمر.

٤. ضرورة قيام الاسرة بدورها الايجابي في التنشئة الاجتماعية التي تقوم على المساواة بين الجنسين واعطاء الفتاء حفها في حرية التعبير عن الرأي واتخاذ القرار.

٥. إعداد مواد إعلامية تبرز صور إيجابية لتعدد أدوار المرأة في المجتمع.

٦. ابراز صور اعلامية لمحاربة التمييز ضد المرأة، مع بيان حقوق المرأة في كل المجالات.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

أحمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.

أحمد سليمان أبو زيد، علم الاجتماع السياسى – الأسس والقضايا من منظور نقدى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

أحمد عقيلة الحسامى، الأحزاب السياسية الأردنية ودورها فى عملية التنمية السياسية، رسالة دكتوراه، الأردن، ٢٠١٠.

إسماعيل صبرى عبد الله، التخطيط العلمى لضمان المشاركة الفعالة للمرأة فى الإنتاج القومى، مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، المجلس القومى للطفولة والأمومة – الجزء الثانى، القاهرة، ١٩٩٤.

بثينة محمود الديب، الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بأوضاع المرأة المصرية، المركز الديموجرافى، القاهرة، ١٩٩٥.

حذام زهور عدى، قضايا المرأة العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٢٧٥، ٢٠٠٢.

حمدى عبد الرحمن، المشاركة السياسية للمرأة، مركز دراسات المستقبل الأفريقى، القاهرة، ٢٠٠١.

دروددااهليروب، الكوتا كمسار سريع للتمثيل السياسي المتساوى للمرأة، المجلة النسوية الدولية للسياسة، ع٢٠٠٥،٧.

فهيمة شرف الدين، الواقع العربى وعوائق تكوين المجتمع المدنى، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٢٧٨، ٢٠٠٢.

محمد الشرقاوى، العدالة الاجتماعية عند العرب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠.

محمد العزام، دور مؤسسات المجتمع المدنى فى المشاركة السياسية فى الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠٠٦.

محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٢٥١، ٢٠٠٠.

محمود عودة وآخرون، الواقع الاجتماعى للمرأة المصرية، رئاسة مجلس الوزراء، المجلس القومى للطفولة والأمومة، الأمانة العامة، القاهرة، ٢٠١٥.

محيى الدين بياضى، المجتمع المدنى فى دول المغرب العربى ودوره فى التنمية السياسية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢.

محيى زيتون، أوضاع المرأة العاملة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى فى مصر، قضايا أساسية، المجلة الاجتماعية القومية، بيروت، ٢٠١٨.

مريم سليم، أوضاع المرأة العربية، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع١٨٨، ١٩٩٤.

مريم محمود المزين، دور منظمات المجتمع المدنى الفلسطينى فى بناء قيادات نسوية شابة، مركز دراسات المجتمع المدنى، القاهرة، ٢٠١٢.

منى ذو الفقار، المرأة المصرية فى عالم متغير – دراسة تحليلية، رسائل النداء الجديد، ع٦، مطبعة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٥.

مواهب المويلحى، إقصاء المرأة عن المشاركة فى صنع القرار السياسى، رسائل النداء الجديد، ع٢، مطبعة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٣.

نعمة أبو الحلو، المهارات الاجتماعية وعلاقتها بالقدرة على اتخاذ القرار لدى القيادات النسوية فى المجتمع الفلسطينى، مركز دراسات المجتمع المدنى، فلسطين، ٢٠٠٨.

نهاد أبو القمصان، لماذا الإصرار على المشاركة السياسية للمرأة؟، المركز المصرى لحقوق المرأة، القاهرة، ٢٠١٣.

هويدا على، فاعلية مؤسسات المجتمع المدنى وتأثيرهاعلى بلورة سياسة الإنفاق للخدمات الاجتماعية: ندوة الرفاهية الاجتماعية،مركز الدراسات العربية،الإسكندرية، ٢٠٠٥.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

R. Melanie (2011) Promoting Democracy and increasing political participation: the Role of civil society in Chad. http:/counterpart, org/images/uploads.